

بعد مفارقة جميع الجزى وان لم يحاذ منه شيء بمكسبه مع انحراف
وهذا عمل الخلاف فان حجر نقول لا بد ان يحاذي مع الانحراف
لجزء من الحجر باعلامه الايسر ليحقق به محاذاة شقه الايسر
للبيت في جميع الطواف ومنه محاذاة الحجر اول طوافه واخره
بقوله يشترط محاذاة شقه الايسر للبيت في جميع طوافه الايسر
محاذاة الحجر في اول طوافه فيجوز كونها على الايسر او الوجه
قال ابن الجليل الرابع من حيث النفل ما قاله وراى لنفسه
انما المذهب كما هو في الاضاح والمجموع وراى الطبيب
والرويان وغيرهم عليه ومن حيث المدركه ما قاله في
لانها لا يتحقق ما شرطه من جعل جميع الطواف محاذياً
كأنه للبيت بشقه الايسر الاثنا ويل كلام من مر بذلك
ولذا بحث المحققين من المتأخرين كابن الرفعة والنزكعي
وغيرهم وقالوا انما قالوا بخلاف جعل البيت عن اليسار
في بعض الطواف وهو لا يصح لولا التاويل وعلى كل حال
فهو حوط لعدم الخلاف في صحة قوله على وفق ما فهمه
عنه ابن الرفعة لا يلزم من فهمه منه انه من توجيهه فلا ينافي
ما قلناه من قوله بقوله وبما قد فهمه اي من انه مع
الانحراف يحاذي بمكسبه الايسر جزء من الحجر قوله
ولو فعل هذا الافتتال في اسم الاشارة ظاهر انه يعود
على اقدمه من الافتتال الذي هو بعد مفارقة جميع
الحجر وعلم فيجوز ان محاذاة الحجر بالصكبة ولا يصح
جعل على ذلك لظهور مطلانه فوجب جعله على ما قاله ابن
من ان الانحراف الجزى انما هو ما يحصل به محاذاة الحجر



د